المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي

UNDEF
The United Nations Democracy Fund

FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie

AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الهيمنة الذكورية على الخطاب السياسي وتأثيره في نشاط النساء في الحياة السياسية

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

الهيمنة الذكورية على الخطاب السياسي وتأثيره في نشاط النساء في الحياة السياسية

ورقة سياسات

ريتا بولس شهوان
صحافية استقصائية متخصصة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي وباحثة في تحليل الخطاب. ساهمتُ في تأسيس وسائل إعلام لبنانية وكتبتُ في وسائل أخرى دولية وعربية، إضافة إلى ذلك فأنا ناشطة سياسية منذ عام 2003 واجتماعية منذ عام 2006. عملتُ على مشاريع قوانين كمدافعة ومناصرة، وعملت في إدارة حملات.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجعة فنية: زياد عبد الصمد

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

مقدمة

التمثيل النسائي في البرلمان اللبناني ضعيف[1]، إلا أن الحياة السياسية والاجتماعية لا تنحصر في المؤسسات الديمقراطية التابعة للدولة كالبرلمان والحكومة. إذ إن «التحول الديمقراطي» هو في التغيرات الجذرية التي تهدف إلى كسر المجتمع الأفكار النمطية وتعديل سلوكيات المجتمع، الأمر الذي يتطلب تحولات بنيوية تزيل القيود التي تحجم دور المرأة في الأدوار التقليدية التي تحجم المرأة. نتيجة التحجيم منعها من الحضور الفعال والكثيف في الفضاء العام والإلكتروني وفي مؤسسات المجتمع المدني، خارج أطر الرعاية الاجتماعية والأدوار التربوية المرتبطة بطبيعتها البيولوجية، إلى المؤسسات التابعة للدولة أو الدور السياسي التمثيلي من بلديات ونيابة[2].

أنتج هذا الجدل على المستوى العالمي،[3] والذي تبنته جمعيات نسائية في لبنان خلال مسار طويل من النضال النسوي، شريحة كبيرة من النساء الناشطات في الشأن العام والعمل السياسي في لبنان، عبر مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية كما الأهلية (جماعة - قبيلة - أسرة - دين)، ما يجعلهن قوة ضاغطة ومحركة، أي دينامية جماعية. هذه الدينامية لها قواعدها وقوانين تحكمها، مأسَسَت معظمها البطريركية وجعلت لها الذكورية بنية -تحتاج إلى تفكيك- عبر قوانين الأحوال الشخصية[4] والتشريعات التي يطغى عليها الفكر الذكوري في المجتمع، والتي تحولت عبر الزمن إلى منظومة اجتماعية تنتج نفسها، فينعكس خطابًا[5] يأخذ حيزًا في الفضاء الرقمي والاجتماعي محاولًا تهميش المرأة وتطويعها ليسحب منها بساط «السلطة» الفعلية ويخرجها من دائرة المشاركة السياسية. ما يكبّل المرأة منذ قرارها الخروج إلى الفضاء العام (في مجال الصحافة، أو العمل السياسي او تبوأ مراكز ومسؤوليات سياسية) وصولًا إلى البرلمان أو أي مركز قرار.

كيف يؤثر الخطاب المتحيز والمعزز بالكراهية والعنصرية والأفكار النمطية في حضور المرأة في هذا الفضاء؟ سنقارب المسألة، وفق منهج تحليلي تفسيري معتمدين على مقابلات ومجموعات عمل، منطلقين من النموذج اللبناني، وتجربة بوليفيا في وضع أحد أفضل قوانين حماية النساء في العالم.

وسنعالج انعكاس الهيمنة الذكورية على نشاط النساء ومحاولة إقصائهن عبر ضغوطات نفسية، ومظاهر ذلك على السلوكيات عبر وسائل التواصل الاجتماعي منطلقين من تشريع بوليفيا لوسائل الحماية.

تجربة بوليفيا في تشريع حماية النساء في السياسة.. قصة نجاح وفشل

بوليفيا، "الديمقراطية المتعددة القوميات" تجربة مميزة في العمل على حقوق النساء في السياسة والديمقراطية وقد جرّمت انتهاك حق المرأة في العمل السياسي بقانون رقم 243 (شرّع عام 2012) والذي يعتبر العنف السياسي جريمة، خاصة أن بوليفيا تسير نحو تغيرات ديمقراطية بدعم ومتابعة دولية، أي بمتابعة منظمات الأمم المتحدة، منطلقين من السياق الاجتماعي والسياسي نفسه، أي إن التغيرات وفق دينامية داخلية تشعر ببعض الأمان للتحرك بالهامش المتاح[6]. وفي هذا الإطار ينقسم النشاط النسائي بين ناشطات في جمعيات تطالب بحقوق المرأة السياسية والمشاركة في الحكم كما السعي للتأثير في المهمشات وتأطيرهن ليصبحن ناشطات[7]. النضال النسائي نجح في اعتبار المادة السابعة من هذا القانون أن العنف السياسي هو أي شكل من أشكال الضغط على النساء للتنازل عن حقهن في المشاركة السياسية أكان بشكل مباشر أو عبر طرف ثالث، أو كانت مجموعة تستهدف الناشطة أو فردًا من عائلتها أو عائلتها للضغط لتقوم بفعل عكس إرادتها.[8]

هذه النتيجة لم تكن وليدة اللحظة إنما بفعل نضال بدأ منذ عام 2000 حيث تمت الإشارة في القانون رقم 243 صراحة إلى عبارة "العنف ضد النساء في السياسة" ويشمل ذلك الشأن العام، كما تم تأطير النشاط بين المجلس النسائي المحلي في بوليفيا وناشطات في الشأن العام للعمل على مكافحة هذه الظاهرة بكل أشكالها.

إلا أن هذا المسار الطويل من النضال لم تكن ثمرته لتقطف بالقانون 243 لولا مقتل عضو البلدية جوانا كسبي التي وجدت جثتها ملقاة على حافة النهر. جوانا عملت على هذا المشروع كما وثقت حالات اضطهاد سياسي لمدة طويلة.[9] تم تهديدها مرارًا إلا أنها لم

تأخذ التهديدات على محمل الجد. عنّفت هذه المرأة لتستقيل من منصبها كعضو بلدية، وفي نهاية المطاف قتلت.[10] اغتيال جوانا لم يكن حالة منعزلة وواحدة، بل أيضًا، وبعد بضعة أشهر، وجدت عضو بلدية أخرى مقتولة كما تم توثيق خلال 8 سنوات أربع آلاف حالة من العنف السياسي وفق منظمة «أكوبول» وهي منظمة المجلس النسائي المحلي في بوليفيا [11]. هذه الظاهرة منتشرة في بوليفيا، فتظهر دراسة لـ «أكوبول»[12] أن 36% من حالات العنف الموثقة تستهدف الضغط للاستقالة من منصب المسؤولية.

منذ ذلك اليوم آلاف[13] من الحالات التي تعرضت للعنف تم رصدها والإبلاغ عنها عن طريق المجلس النسائي المحلي في بوليفيا، لكن لم تصل الأمور إلى خواتيمها السعيدة قضائيًا[14]، إذ إن المنظومة المجتمعية والسياق الاجتماعي[15] للدولة غير حاضر[16] لاعتبار أن ما يحدث إنما هو عنف سياسي (علمًا بأن القانون رقم 243 يفرق بين العنف السياسي والتحرش)[17] يستهدف النساء من جهة ومن جهة أخرى هناك بطء في المنظومة القضائية.[18]

لهذا السبب الحركات التي تدافع عن حقوق النساء تعمل على زيادة الوعي المجتمعي وحثه على تنظيم حملات تستهدف أصحاب المصلحة والجهات المعنية.[19] مجرد اعتبار أن قضية المشاركة السياسية للمرأة ومكافحة العنف ضد النساء في السياسة إنما هو ضمن أجندة الجمعيات النسائية إنجاز في حد ذاته كما حصل في المكسيك، حيث أقر قانون يدعم حياة المرأة الخالية من العنف. ويمكن اتخاذه مثلًا يُحتذى وتطوير الممارسات الأخرى في سياقات سياسية اجتماعية في بلدان مختلفة كمكسيكو في القانون الذي يدعم حياة المرأة خالية من العنف. ومن هذا العنف يحميها من العنف في السياسة ومشاركتها في الحياة السياسية التي هي وفق القانون حق من حقوق الإنسان، ويشير إلى ذلك بوضوح. إلا أن عيبه أنه يستهدف العنف بشكل عام، لكن يمكن للمحامي الذي يتابع القضايا المتعلقة بالعنف في السياسة أن يربط بين الفكرتين.[20]

المركزية «الذكورية» بين الهيمنة والمقاومة النسائية

آليات بناء الهيمنة الذكورية[21] هي نفسها عالميًا. فطبيعة علاقة الهيمنة التاريخية بين الذكر والأنثى كجنس بشري، تخطت الدور البيولوجي والاقتصادي والمعيشي بين فردين، وتحولت إلى منظومة، لا علاقة لها بجنس، تستهدف دور المرأة فتنتج خطابًا، نظرة، صورة ذهنية للمرأة في السياسة والشأن العام. أبلغت 80% من النساء المشاركات في دراسة حول «العنف ضد المرأة في السياسة» لمؤسسة مهارات عن تعرضهن للعنف النفسي بينما بلغت النسبة في منطقة البقاع 76.5% وفي صيدا بلغت النسبة 63.5% وهي مماثلة للنسبة في الشوف في حيث بلغت في كسروان 42.9% فقط. نسبة الإبلاغ عن العنف النفسي تراوح بين الـ 47.4% والعنف الاجتماعي 31.6% أما الإنترنت فـ 10.5%. 44% من اللواتي أبلغن عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في البلديات لم يتلقين أي تدابير وقائية وأشارت نصف المستطلعات إلى أنهن أبلغن رئيس البلدية بالحوادث في حين قدمت 16.7% منهن شكاوى إلى المدعي العام والشرطة.[22]

أما من حاورناهن وهن 20 امرأة ناشطة في الشأن العام والسياسة والمجتمع والصحافة، فكان هناك تركيز في التعنيف المبني على النوع الاجتماعي (خطاب كراهية قائم على التمييز)، ففي حالة الناشطة السياسية في حركة أمل مريم الشامي[23]. وفق خبرتها ورأيها الشخصي فإن أخذ عينات منتشرة بين الأحزاب وفي المجال العام تعرضن للعنف، تفسر النظرة الدونية للمرأة والقوالب النمطية المنتشرة، تختصر «إقصاء المرأة عن المشاركة في صناعة القرار» الذي يصعب تخطيه في الأحزاب والحياة السياسية، فيمنع عنها المشاركة رغم كل العمل الدؤوب الذي أدينه. تعتبر أنه «إن اكتفت المرأة بالالتزام بدورها النمطي لما تعرضت لهجوم من المجتمع، النساء قبل الرجال، مستندين إلى «الحياة الشخصية» (أهلها، علاقتها بزوجها السابق) على حد تعبيرها، ولما دخلت في صراع مع «الهيمنة الذكورية» لتكون أحلامها محصورة في عائلتها الضيقة جدًّا أي زوجها والأولاد». ففي حالتها كـ«امرأة مطلّقة» وهي صفة لا يجب أن تخلط بالعمل السياسي، يحصل ذلك لا بل يوازن بين قدرتها على ممارسة الشأن العام، لأنها لم تستمر في الزواج أو لأنها آتية من عائلة فقيرة (الطبقة الاجتماعية). الطبقة الاجتماعية والحياة الشخصية ليست وحدها معيار للهيمنة الذكورية، بل أيضًا كيفية تعامل الوسائل الإعلامية معها ومساواتها في النشاطات السياسية بالرجال. وهذه المسألة واجهت أيضًا نادين موسى[24] (كانت مرشحة في الانتخابات الرئاسية اللبنانية) فتم التعتيم عليها لبنانيًا محليًا، لكن جذبت أنظار كل وسائل الإعلام الغربية، علمًا بأنه في وطنها تم تحطيمها والحط من قدرها. هذا الحط من القدر لاحق المرشحة التغيرية شادن الضعيف[25] التي تم التشكيك في قدرتها على مواجهة نبيه بري في البرلمان، كما نصحوها همسًا بالابتعاد عن السياسة.

وسائل الإعلام وذباب إلكتروني غير حساس مع النساء

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تكفل حق المرأة في المشاركة[26] واتفاقية مجلس الأمن 1325[27] كما الدستور اللبناني[28]. من هذا الحق درسنا دينامية الجماعة النسائية الفعالة.

في الحالة الأولى قدمنا مقاربة لحزبيتين من نفس الخط السياسي وهو خط يعتبر في لبنان بمنأى عن العنف السياسي باعتبار أن هناك تضاربًا للقوى بين حليفهم أي حزب الله وهو سلطة أمر واقع بفعل صراعه مع إسرائيل، وسلطة الدولة التي تعتبر دولة مهمشة. تحمل الناشطة والقيادية السابقة في التيار الوطني الحر مي خريش[29] قضيتها السياسية، لتستمر في العمل السياسي، بعيدًا عن الفضاء الإلكتروني، بل في الفضاء العام، على الرغم من «العنف الرمزي» والتنمر الذي تعرضت له عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب رأيها السياسي، فتشير إلى أنها لا تعير أهمية له لذا لا تتأثر ولا تخاف. أما مارتين كاتيلي[30] التابعة للخط السياسي نفسه فلا تعتبر أن التعليقات عبر وسائل الإعلام الاجتماعي (عنف رمزي)، بعد 17 تشرين 2019، يهددها، حتى لو سألناها إن كانت شجاعتها نابعة من خطها السياسي الحليف مع قوة السلاح أي حزب الله وهو في عمق الهيمنة الذكورية، معتبرة أن «لا أحد محمي بالمطلق»

أما المسؤولة الكتائبية[31] (حزب مناهض لحزب الله) ريتا بولس، وهي ناشطة سياسية في حزب سياسي اغتيل عدد كبير من قياديه بسبب رأيهم السياسي الموالي لمفهوم الدولة وتوحيد السلاح بيد الجيش. تعبر عن خوفها نتيجة تجارب شهداء سابقين كالتهديدات المكتوبة حول منزل الشهيد لقمان سليم أو الحملة الإعلامية ضده أكانت عبر وسائل إعلام تقليدية أو وسائل التواصل الاجتماعي كما الحملة ضد الشهيدة الحية مي شدياق، كمعيار للحكم على جدية التهديدات والتعليقات، الذي يصعب ملاحقتها في القانون على الرغم من أنها محامية، إذ القوانين لها مخارج تستخدم. معاتبة وسائل الإعلام التقليدية بأنها تتبنى مضمونًا وتعرض رسائل الذباب الإلكتروني التابع للأحزاب، وتعيد صياغته

وهناك المقاربة التي تنتمي إلى الخط المدني، الذي يطرح رأيه بمعزل عن أي سلطة طائفية باعتبار أن معظم أحزاب لبنان، تتبع مفهوم الطائفية السياسية، نموذجها مريانا برو (محامية وناشطة سياسية مستقلة)[32] التي تكفّر عبر وسائل التواصل الاجتماعي بعد أن تعبر عن رأيها السياسي في قضايا معينة تثار، يتم ربط رأيها بالدين تلقائيًا، وتكون ردة فعل الحكم على رأيها السياسي انطلاقًا من أحكام دينية. إذ في بلد كلبنان الذي يعتبر بلدًا مفروزًا طائفيًا -ومريانا هي علمانية غير متحيزة لدين- بشكل جذري حيث تتكتل الطوائف وتميل إلى شد العصب العنصري الديني وفق معايير ديموغرافية، حتى لو كان الدستور اللبناني يفرض حرية المعتقد فإنه لا يمكن للمواطن إلا أن يسجل في دائرة النفوس إلا وفق دين محدد. مريانا بسبب التكفير لأنها لا تتحيز لدين محدد، خففت من التعبير أونلاين حرصًا على أهلها، ما يشي بتأثر بالمشاركة السياسية

الناشطة الاجتماعية التي ترشحت مرارًا إلى مراكز قرار في البلدية، ملاك عيتاني (مستقلة)[33] التي لديها جمعية خيرية تم محاربتها لتقليص نسب المنح العينية، بسبب الحملات ضدها عبر مواقع التواصل الاجتماعية، إضافة إلى إنشاء حسابات وهمية بصورتها التي لم تستطِع متابعتها قانونيًا بسبب أولويات القوى الأمنية

الحلول والتوصيات

الديناميات في الفضاء العام المنعكس على الفضاء الإلكتروني، حيث يمكن رصد خطاب الكراهية، يمكن ضبطها بالقوانين حسب الحقوقية في جمعية سيدس ليال صقر، خصوصًا إن كان يحض على العنف والقتل تجاه فئة من البشر حسب تعريف الاتحاد الأوروبي، وهناك سلسلة قوانين يمكن العودة إليها في قانون العقوبات (قدح، ذم، تحقير، مس بالدين، إثارة النعرات الطائفية) معتبرة أن العقوبة لا يجب أن تكون جزائية، كي لا تجنح إلى تقييد حرية التعبير، أما الذكورية فتحتاج إلى ميثاق شرف. إذ ميثاق الشرف وبالتفصيل يعني استهداف الثقافة والسلوكيات التي هي شكل آخر للتصدي للعنف من داخل المجتمع ليكون المجتمع صمام الأمان ضد العنف، وهذا يتطلب بالتالي ثقافة وعملًا سياسيًا واجتماعيًا. بالنسبة إلى طوني مخايل من جمعية مهارات، فلا نص واضح متعلق بخطاب الكراهية على أساس الجندر أو الجنس ويمكن العودة إلى المادة 317 من قانون العقوبات. ويمكن اللجوء إلى المادة 329 التي تعيق اللبناني من ممارسة واجباته المدنية إذا اقترف أي وسيلة من الإكراه وعلى المدعية أن تثبت

أن الخطاب المعادي الذي صدر عن شخص معين فعلًا أعاق فعليًّا ممارسة حقوقها كامرأة وأن الخطاب المشكو منه يتضمن تهديدًا. إذن باختصار تندرج أحكام خطاب الكراهية في قانون العقوبات أو القوانين التي تنظم الإعلام أو غيرها من القوانين المتعلقة بالاتصالات. هكذا يكون أيضًا استهداف الالتفاف على القوانين للتصدي للعقاب ثقافة تدعّم الحملة التي تستهدف الذكورية.

توصيات

بناء القدرات والتدريبات

- تدريبات وتوعية للأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات الأهلية والإعلام على أسس ومسببات التمييز وكيف ينتج التمييز خطابًا وتثقيفًا حول النشاط الإلكتروني.
- تدريب القوى الأمنية على كيفية التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي واعتبار حالات التحرش والعنف السياسي أساسية لمتابعتها ورفعًا من الجهوزية والتركيز في إيلاء أهمية للناشطين في الفضاء العام.

إزالة التحفظات والاتفاقيات والتشريع

- وضع قانون يخص كل شؤون المرأة ويستهدف حمايتها كقانون مكسيكو الذي يحفظ حق النساء في الوصول إلى حياة خالية من العنف[34] والذي يحمي المرأة في الفضاء العام والخاص كما إقرار القانون الذي تقدمت به جمعية كفى[35] وهو القانون الشامل لمناهضة العنف ضد المرأة الذي يسعى إلى حماية الحياة الشخصية للمرأة كما يضع آليات تطبيقية لمكافحة التحرش كما يعتبر أنه يجب أن تكون هناك أولوية للوقاية، التي تشمل أسبابًا موجبة يجب أن تعتمدها الدولة عبر إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء في القوانين، وخصوصًا في قوانين الأحوال الشخصية، واتخاذ التدابير اللازمة في الوزارة المعنية لمنع العنف ضدّ النساء.[36]

- تطبيق اتفاقيات سيداو و1325 وإزالة التحفظات وإصدار قانون أحوال شخصية موحد إذ عدا ذلك ستبقى الهيمنة الذكورية محمية في القوانين المحلية وعدم تنفيذ الاتفاقيات، حتى لو كانت أقوى من القانون المحلي، ما يقلص حجم خطاب الكراهية.

- وضع قانون لحماية حرية التعبير منفصل عن قانون العقوبات اللبناني يأخذ في الحسبان خطاب الكراهية وفق معايير دولية.

- تطوير التعاون بين الجمعيات النسائية لاستئصال الهيمنة الذكورية [37].

- تنظيم عمل التصدي للذكورية:

- توجيه النساء إلى العمل وفق قضية في السياسة مستهدفين أولًا المرأة وتحفيزها على ممارسة حقها في المشاركة السياسية وتطوير مقاربة جندرية تغيرية، وحمايتها بكل سياستهم التقاطعية التي تدمج المرأة، لأن موضوع المرأة تقاطعي وليس ملفًّا منفصلًا عن باقي الملفات.

- بث فكر التقاطعية الجندرية في الملفات وتعميم المنظور الجدري، ليتحقق التوازن الجندري في الخطاب الوطني اللبناني وينعكس على الفضاء الإلكتروني[38].

هوامش

1 سيدات بالبرلمان. ما العوائق أمام تشريع قوانين داعمة لحقوق النساء في لبنان؟https://bit.ly/3WH6JkO

2 potter. D, Goldblatt D kiloh M and Lewis P democratization (polity press and the open university 2005)

3 https://www.wfd.org/sites/default/files/2022-05/violence-against-women-in-politics-global-perspectives-of-a-global-issue.pdf

4 مقابلة مع ليلى عواضة من جمعية كفى 4 – -3 2024.

5 تعريف الخطاب: هو كل علاقة بين مرسل ومتلقي شفهيًّا أو كتابة. Discourse: A Concept for Information and Communication Sciences

6 Promoting gender equality in electoral assistance: lessons learned in comparative Perspective Country report for Bolivia, https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/2122-UNDP-GE-bolivia.pdf

7 Widmark, C. (2019). Political Gender Dilemmas of Conflict and Complementarity in Bolivia: Quotas, Resistance and Parallelism. kritisk etnografi: Swedish Journal of Anthropology, 2(1-2), 33-49,https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1427094/FULLTEXT01.pdf

8 Fighting domestic violence, pro bono initiative, latin America and the Caribbean p 10, https://resourcehub.bakermckenzie.com/en/resources/fighting-domestic-violence

9 News, BBC. "Bolivian Women Battle against Culture of Harassment." BBC News. BBC News, March 12, 2014. https://www.bbc.com/news/world-latin-america-26446066.

10 Krook, Mona Lena, Restrepo Sanín, Juliana, Mona Lena Krook, and Restrepo Sanín, Juliana. "Violence against Women in Politics. A Defense of the Concept." Política Y Gobierno 23, no. 2 (2016): 459–90. https://www.scielo.org.mx/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S1665-20372016000200459&lng=pt&nrm=iso&tlng=en.

11 Ibid.

12 Preventing violence against women in elections: UNDP, https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/md/PreventingVAW-in-Elections.pdf

13 Yujra MQ, Condori MA. Doing politics from the margins: ethnicity, harassment and gender-based political violence case study of former councilors in the department of La Paz, 2015-2021. Social Int J. 2023;7(6):293-301. DOI: 10.15406/sij.2023.07.00361

14] Juliana Restrepo Sanín, "Violence Against Women in Politics and the Law: Arguments for an Expanded Definition," Paper Prepared for the 24th International Political Science Association World Congress, Poznan, Poland, July 23-28, 2016.

15 Promoting gender equality in electoral assistance: lessons learned in comparative Perspective Country report for Bolivia, https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/2122-UNDP-GE-bolivia.pdf

16 CARMEN ALANIS, VIOLENCE AGAINST WOMEN IN POLITICS, Kofi Anan Foundation, November 2020, https://bit.ly/4dQol4Q

17 Restrepo, Juliana. (2020). Criminalizing Violence against Women in Politics: Innovation, Diffusion, and Transformation. Politics & Gender. 18. 1-32. 10.1017/S1743923X20000173.

18 [Shannon Drysdale Walsh and Cecilia Menjivar, "Impunity and Multisided Violence in the Lives of Latin American Women: El Salvador in Comparative Perspective," Current Sociology (2016), 3.

19 Krook, Mona Lena, Restrepo Sanín, Juliana, Mona Lena Krook, and Restrepo Sanín, Juliana. "Violence against Women in Politics. A Defense of the Concept." Política Y Gobierno 23, no. 2 (2016): 459–90. https://www.scielo.org.mx/scielo.php?pid=S1665-20372016000200459&script=sci_arttext&tlng=en.

20 General Law on Women›s Access to a Life Free of Violence http://www.summit-americas.org/brief/docs/Law_on_access_to_a_life_free_violence.pdf

21 مفهوم الهيمنة الذكورية لدى بيار بورديو، هو في إطار مفهومي الهابيتوسHabitus, والعنف الرمزيSymbolic Violence, فيرى أن الهيمنة الذكورية هي (عملية اجتماعية ذات بعد تاريخي، فهي تعلن عن نفسها من خلال الهابيتوس الممارس يوميًّا بين الرجل والمرأة، متمثلًا في التقسيم الجوسي للعمل، التوزيع الصارم للأنشطة المنوحة لكل من الرجل و المرأة، فضلًا عن التناقض في المنزل بين الرجل والمرأة، فالرجل أمام الموقد في حين أن المرأة في حظيرة الماشية، إلى غير ذلك من الممارسات التي تشكل عنفًا رمزيًّا شرعيًّا بمرور الزمن.

Bourdieu, Pierre, 2009, Male Domination, translated by Simon Faakrani, Arab Organization for Translation, Beirut. P 27

22 تقرير حول مراقبة الإعلام والنوع الاجتماعي للانتخابات البلدية لعام 2023، https://bit.ly/46Sci4y

23 مقابلة 4 - -2 2024 - مريم شامي ناشطة في حركة أمل.

24 مقابلة 7 - -2 2024 نادين موسى.

25 مقابلة 15 - -2 2024 _ شادن الضعيف.

26 سيداو ومشاركة المرأة https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women

27 https://peacekeeping.un.org/ar/20-years-of-women-peace-and-security

28 مبدأ المساواة في الدستور، إلياس طعمه https://www.alloubnania.com/Newsdet.aspx?id=487588

29 مقابلة 16 – -2 2024 – مي خريش.

30 مقابلة 16 – -2 2024 – مارتين كاتيلي.

31 مقابلة ريتا بولس 20 – 2 – 2024.

32 مقابلة مريانا برو 20 – -2 2024.

33 مقابلة 24 – -2 2024 ملاك عيتاني.

34 General Law on Women›s Access to a Life Free of Violence http://www.summit-americas.org/brief/docs/Law_on_access_to_a_life_free_violence.pdf

35 منظّمة «كفى عنف واستغلال» (كفى) هي منظمة مدنية لبنانية، غير حكومية وغير ربحية، نسوية وعلمانية، تتطلّع إلى مجتمع خالٍ من البنى الاجتماعية والاقتصادية والقانونية البطريركية والتمييزية تجاه النساء.

36 annahar.com. "صباح 'النهار'- 'سلّة حلول' من غزة إلى بعبدا... خيار صعب وقرار لبناني حاسم!." April 17, 2024. https://bit.ly/3MhPbXu

37 هناك تشبيك بين الجمعيات، جمعية 50 / 50 وجمعية women in front وعدد من الجمعيات كما صرحت جويل أبو فرحات في شهر 3 في مقابلة لكن هيمنة الذكور على القرار يؤخر التقدم.

38 CARMEN ALANIS, VIOLENCE AGAINST WOMEN IN POLITICS, Kofi Anan Foundation, November 2020, https://bit.ly/4dQol4Q

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.